

Distr.: General  
30 April 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة  
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩

## مساهمة مقدمة من الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

### مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة من الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة التي عُقدت في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240519 130519 19-07095 (A)



[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

## موجز الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والرسائل الرئيسية الصادرة عنها

### أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة المغرب تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>، الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في مراكش، بالمغرب في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٢ - وأجرى المشاركون في الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي متابعة واستعراضا على الصعيد الإقليمي للتقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وأتاحت الدورة منصة للتعلم من الأقران، بما في ذلك تبادل النُهج والخبرات والدروس المستفادة فيما يتصل بإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ المتكامل للخطين. وناقش المنتدى الإقليمي أيضا الأولويات والتوصيات المتعلقة بالسياسات في أفريقيا وانفق عليها في صيغة رسائل رئيسية تمثل المساهمات الإقليمية المشتركة للقارة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، والذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup> الذي سيعقد في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٣ - وحضر المنتدى الإقليمي أكثر من ٨٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون رفيعو المستوى عن حكومات الدول الـ ٤٥ الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعن الهيئات الحكومية الدولية، والمجموعات الرئيسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات دولية أخرى.

٤ - ويتضمن الفرع ثانيا موجزا للعروض التي قدمت والمناقشات التي أجريت والرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى الإقليمي.

(١) ساهمت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة كأطراف شريكة في هذه العملية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب المستشار الخاص المعني بشؤون أفريقيا لدى الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

(٢) اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إطار الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، بشأن موضوع "التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

## ثانيا - الموجز والرسائل الرئيسية

٥ - عقدت الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي لمناقشة موضوع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، تمشيا مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩.

٦ - وأجري استعراض متعمق لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة لمناقشتها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، إلى جانب الهدف ١٧ والأهداف المناظرة الواردة في خطة عام ٢٠٦٣، في إطار المواضيع الفرعية التالية:

- (أ) ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع؛
- (ب) تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل للجميع؛
- (ج) كفاءة الحد من أوجه عدم المساواة؛
- (د) توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛
- (هـ) كفاءة استتباب السلام وتحقيق العدل وإرساء مؤسسات قوية؛
- (و) تعزيز وسائل التنفيذ والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وأثرت ست وعشرون مناسبة تحضيرية وجانبية<sup>(٣)</sup> عُقدت على هامش المنتدى الإقليمي أعمال جلسته الرئيسية. ومن بين تلك المناسبات، حلقة العمل التحضيرية الإقليمية المخصصة لبلدان أفريقيا التي ستقدم استعراضات طوعية وطنية في اجتماع عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ والاجتماع الأول للمنتدى الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وحلقة عمل تحضيرية وخاصة بتنمية القدرات لصالح المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أفريقيا.

٨ - وأدار الجلسة الافتتاحية أوليفر شينغانيا، الموظف المسؤول بالوكالة عن شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ والموارد الطبيعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأدلى سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المغرب، بملاحظات افتتاحية، وألقى الكلمة الرئيسية. وأبدت نزهة الوافي، كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة في المغرب، ملاحظات موجزة وقدمت رئيس حكومة المغرب. وألقى أيضا كلمة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الإقليمي كل من أمادو لامين غيسي، الكاتب العام لوزارة البيئة والتنمية المستدامة في السنغال ورئيس المكتب المنتهية ولايته للدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي، وجيوفاني بيها، نائبة الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومسفين تيسيما، مدير تخطيط السياسات الاستراتيجية ورصدها وتقييمها وتعبئة الموارد في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٩ - و دعا السيد العثماني في الكلمة التي ألقاها إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، وحذر من أن الفشل في تحقيق الأهداف ستكون له آثار وخيمة في الأجلين المتوسط والطويل. وسلط الضوء على التدابير التي اتخذها المغرب لتعزيز التنمية المستدامة، فشدد على الدور الحاسم للمعرفة والقيادة والشباب في تحقيق الأهداف.

(٣) انظر <https://www.uneca.org/arfsd2019/pages/pre-events-and-side-events>

١٠ - وقالت السيدة الوافي، في ملاحظاتها، إن الدورة الحالية للمنتدى الإقليمي تمثل مرحلة أساسية في تحضير القارة الأفريقية لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٩. فأفريقيا، وهي أشد القارات عرضة لآثار تغير المناخ، عانت من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المباشرة، مما أدى إلى تفاقم موجات الهجرة وعدم الاستقرار السياسي. وأشارت إلى أن المغرب يؤكد من جديد، من خلال تنظيم الدورة الحالية، التزامه بمواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع في أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، فمن الأهمية بمكان أن تتمخض هذه الدورة عن نتائج من شأنها أن تساعد على كفاءة قدرة القارة على الصمود وتعزيز التزام رأس مالها البشري، وتنوعها الثقافي ودرابنها المتوارثة الفريدة بالاستدامة.

١١ - وأشار السيد غيسي إلى أن الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي التي عُقدت في دكا في أيار/مايو ٢٠١٨، شجعت على مشاركة أفريقيا مشاركة نشطة للغاية في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٨، الذي أتاح، بدوره، نشر رسائله الرئيسية واعتمادها على نحو مُجد. وأكد ضرورة بناء زخم من أجل تنفيذ الأهداف، وتحقيقا لهذه الغاية، شدد على أهمية توخي نهج عالمي وشامل. وفي الختام، أكد الدور الهام الذي يؤديه المنتدى في تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف، بغرض صياغة توصيات تهدف إلى تحسين تنفيذ الأهداف ومتابعتها على الصعيد العالمي.

١٢ - وبالنيابة عن فيرا سونغوي، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، شكرت السيدة بيها المغرب لاستضافته الدورة الحالية، وأثنت على الجهات الشريكة لما قدمته من إسهامات في تنظيمها، وعلى منظومة الأمم المتحدة لدعمها المستمر للمنتدى. وسلطت الضوء على الفرص التي يتيحها المنتدى للتعلم من الأقران، ودعت المشاركين إلى إمعان النظر في التقدم المحرز في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وسبل المضي قدما. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد في هذا الصدد على الصعيد العلمي، فقد أعربت عن أسفها لأن التقدم كان بطيئا، باستثناء عدد قليل من البلدان في شمال أفريقيا، فكثير من البلدان الأفريقية لن تحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ونوهت بمحدودية المواءمة بين خطط التنمية الوطنية وخطتي التنمية، وشددت على ضرورة إدماج أهداف الخطتين بالكامل في السياسات والخطط والميزانيات والنهج المتبعة في مجال الاستثمار على الصعيد الوطني وإشراك القطاع الخاص وتطويره. فالمنتدى، بوصفه عاملا حافزا على العمل من أجل تسريع تنفيذ الخطتين وآلية للتعلم من الأقران، ينبغي أن يعزز استراتيجيات تسترشد بالبحوث التجريبية والتحليلية في مجال السياسات، للتوصل إلى حلول ووضع خريطة طريق عملية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان في أفريقيا. وقالت في ختام كلامها إن إحراز تقدم سريع نحو تحقيق أهداف خطتي التنمية في أفريقيا سيكفل بهذه الطريقة.

١٣ - وقال السيد تيسوما إن المغرب، من خلال تخصيصه موارد للمنتدى، قد بعث برسالة قوية بشأن التزامه بتنمية القارة وتحقيق هدف "أفريقيا التي نصبو إليها"، على النحو المنصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وشدد على ضرورة أن يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا من أجل الاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما ومن خبراتهما الفنية بهدف تنفيذ الخطتين على نحو متكامل. وبالنظر إلى الدور الرئيسي للمنتدى الإقليمي في تعزيز ذلك التنفيذ المشترك وعمليات المتابعة والإبلاغ وتعبئة الموارد، ذات الصلة، دعا الدول الأعضاء إلى العمل من أجل تنفيذ الخطتين على نحو متكامل.

١٤ - ولتحقيق الأهداف المحددة على النحو المبين في الفقرة ٢ أعلاه، تضمن المنتدى الإقليمي إجراء حوار رفيع المستوى بشأن "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة: تكثيف العمل للوفاء بالالتزامات

الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أفريقيا“؛ وعروض ومناقشات عامة تتعلق بدعم التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ وعقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية والتعلم من الأقران فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتها واستعراضهما؛ واجتماعات موازية لمتخصصين تتعلق بالاستعراض المتعمق، والتعلم من الأقران، والحوار بشأن المواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي؛ وعروض ومناقشات تتصل بالنتائج والرسائل الرئيسية المقترحة المنبثقة عن الاجتماعات الموازية للمتخصصين.

١٥ - وتوجز الفروع التالية المسائل والاتجاهات الكبرى والرسائل الرئيسية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والمنبثقة عن العروض والمداولات خلال المنتدى الإقليمي. وتشكل الرسائل الرئيسية الإسهامات الإقليمية لأفريقيا في اجتماعات عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩. والدول الأعضاء مدعوة إلى أخذ الرسائل الرئيسية الحالية في الاعتبار، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، فيما تبذله من جهود على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة؛ وإلى التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.

## ألف - تكثيف العمل والحفاظ على الزخم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

١٦ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.

١٧ - في عام ٢٠١٩، سيكمل المنتدى الإقليمي الجولة الأولى من استعراض التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والرأي السائد في الوقت الراهن هو أنه من غير المرجح أن تتحقق الأهداف في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠ بحسب وتيرة التنفيذ ونطاقه السائدين حالياً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة على جبهات عديدة.

١٨ - وفي عام ٢٠١٨، بلغ متوسط مستويات النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية ٣,٢ في المائة، وهي نسبة دون المستويات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكي تسلك أفريقيا المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين عليها أن تضاعف نمو نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي البالغ ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ ثلاثة أضعاف، وهذه النسبة منخفضة جداً لا تكفل التخفيف بدرجة كبيرة من ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من تقلص نسبة الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٢، فقد ازداد، خلال الفترة نفسها، مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في أفريقيا من ٢٨٧,٦ مليون شخص إلى ٣٨٨,٨ مليون شخص.

(٤) تكلفة الجوع: التكاليف المرتبطة بنقص التغذية لدى الأطفال وحدها ضخمة في جميع أنحاء أفريقيا، فهي تتراوح بين ١,٩ في المائة و ١٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

١٩ - ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تلبى أفريقيا احتياجات مالية إضافية تُقدر بمبلغ يتراوح بين ٦١٤ بليون دولار و ٦٣٨ بليون دولار سنويا. وتبين بوضوح أوجه القصور في جمع التمويلات المطلوبة في قطاع الهياكل الأساسية. فالقارة لا تجمع إلا زهاء ٥٠ في المائة من المبلغ المقدر بين ١٣٠ بليون دولار و ١٧٠ بليون دولار سنويا من أجل سد العجز في الهياكل الأساسية. وبناء على ذلك، فمن غير المرجح أن تحقق معظم البلدان الأفريقية الهدف ٧ (كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة). ولا تزال محدودية فرص الحصول على الطاقة وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك النقل، تعرقل التصنيع وتوفير الخدمات اللازمة لزيادة الإنتاج في المنطقة.

٢٠ - ويشكل ارتفاع أرصدة الديون وما يرتبط بها من تكاليف خدمة الديون شاغلا وتحديا رئيسيا للجهود الرامية إلى زيادة تعبئة الموارد المالية في أفريقيا. ففي الآونة الأخيرة، حدثت زيادة مفاجئة في مستويات الديون العامة والخارجية التي ناهزت ٥٠ في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٨ مقابل ٤٨,٤ في المائة و ٢٦,٥ في المائة في السنة السابقة. وارتفعت نسبة مجموع ديون القارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٨. وتبلغ أرصدة الديون الخارجية مستويات مرتفعة، وبخاصة في البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالمعادن حيث تقدر بنسبتي ٤٥,٤ في المائة و ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي.

٢١ - وتشهد أفريقيا تغيرات ديمغرافية سريعة مقترنة بنسبة متزايدة من كبار السن، وذلك على الرغم من أن معظم سكانها من الشباب. وتحدث هذه التغيرات في سياق لم تُعدّل فيه القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن لتساير طول أعمارهم وقدراتهم وأوجه ضعفهم المعقدة. فالحكومات والجهات الشريكة في التنمية تملك قدرات تقنية محدودة فيما يتعلق بمجالَي الشيخوخة وحقوق كبار السن، وهي تفتقر إلى البيانات الكافية التي تستنير بها في توجيه السياسات المناسبة وتخصيص الموارد.

## ٢ - الرسائل الرئيسية

٢٢ - بعد النظر في الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) تواجه أفريقيا تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، يجب مضاعفة الجهود الوطنية، وحشد الدعم العالمي، وخاصة لصالح البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) ينبغي أن تبذل البلدان الأفريقية مزيدا من الجهد من أجل تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية المستدامة، بسبل منها تحسين إدارة الإيرادات الضريبية، وإيقاف التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من تكاليف التحويلات المالية، وتطوير أسواق رأس المال لاجتذاب الاستثمارات الخاصة؛

(ج) ينبغي أن تراعي البلدان في جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، الهدف المحدد في الخطين أي إحداث تغيير جريء وتحوُّلٍ من أجل بناء مجتمعات أكثر إنصافا وشمولا وصحة وأكثر ازدهارا وأكثر قدرة على الصمود، تستخدم الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتتيح الفرص للجميع؛

(د) ينبغي زيادة تعبئة الموارد لحفز الأعمال الإنتاجية الفردية والمتضافرة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣، وتعزيزها وزيادة عددها. وللتواصل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة وإشراكها بفعالية، ولا سيما على المستوى دون الوطني، يجب توجيه مزيد من الاهتمام لتنمية القدرات والتعليم الرسمي وغير الرسمي. وفي هذا الصدد، يجب تمكين الحكومات دون الوطنية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من الإسهام في تنفيذ الخطتين؛

(هـ) لكي تمضي أفريقيا بثبات على مسار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، يجب أن تدمج البلدان أهداف الخطتين إدماجاً كاملاً في سياساتها وخططها وميزانياتها الوطنية، وفي نهجها المتعلقة بالاستثمار وفي مشاركة القطاع الخاص وتطويره. ولذا ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز مواءمة الأطر الإنمائية الوطنية، بما في ذلك اعتمادات الميزانية، وأطر الرصد والتقييم وأطر التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف مع أهداف الخطتين؛

(و) من الضروري أن تتخذ البلدان وشركاؤها في التنمية إجراءات تكفل اتباع نهج متكامل ومتسق في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد والتمويلات من أجل تنفيذ الأطر الإقليمية والعالمية الرئيسية، بما في ذلك، في جملة أطر أخرى، خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وما لم يتحقق ذلك، يمكن أن يؤدي اتباع نهج مجزأ أو مغلق أو تدريجي في تنفيذ هذه الأطر إلى تبديد الجهود ويسفر عن نتائج غير متوازنة ولا تدوم طويلاً، ستقوض بدورها الطبيعة المتكاملة والمتراصة لأهداف التنمية المستدامة، وتقلل من أهمية مقولة عدم ترك أي أحد خلف الركب وتضعف الجهود المبذولة لتحقيق التكامل المتوازن بين الركائز البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة؛

(ز) من المهم للغاية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا تحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات لإدماج القوانين في التشريعات المحلية، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين والإبلاغ عنه.

## باء - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

٢٣ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.

٢٤ - يتسم تحقيق الأهداف التي يشملها هذا الموضوع الفرعي بأهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وهو أمر مهم أيضاً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق مجموعة من الفوائد الاجتماعية وغير السوقية من خلال التعليم، مثل زيادة رفاه الطفل والحالة الصحية وتوسيع نطاق الخيارات للمستهلكين ورأس المال الاجتماعي. وفي أفريقيا، يمكن قياس الآثار الإيجابية الناشئة عن التعليم عن طريق انخفاض معدلات الخصوبة لدى المراهقين (١٥-١٩ عاماً) استناداً إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية.

٢٥ - وشهد مستوى إتمام التعليم الابتدائي تحسنا على نطاق واسع في بعض البلدان الأفريقية. غير أن ثلثي البلدان في أفريقيا لم تحقق بعد هدف إتمام التعليم الابتدائي. ويتمثل أحد الجوانب البالغة الأهمية التي تسهم في انخفاض معدلات الإتمام إلى الزيادة الكبيرة في عدد الملتحقين من الطلاب، مما يؤثر على حجم الفصول الدراسية. ويمثل العرض من المعلمين المدربين في المدارس الابتدائية والثانوية عائقا هاما أمام توفير التعليم الجيد. ونسبة المعلمين المدربين في أفريقيا هي الأدنى على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، نسبة تكافؤ الجنسين في المدارس الابتدائية والإعدادية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ من ٠,٩٦ إلى ٠,٩٨. غير أن معدل تكافؤ الجنسين في المرحلة العليا من التعليم الثانوي بقي أدنى، ويبلغ ٠,٨٢، بسبب عدد من العوامل، منها زواج الأطفال، مما يؤدي إلى زيادة حالات الحمل بين المراهقات ويؤثر على متابعتهم للدراسة.

## ٢ - الرسائل الرئيسية

٢٦ - بعد النظر في الموضوع الفرعي، وافق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) يعيق الافتقار إلى البيانات المتاحة اللازمة وتفككها رصد التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، فإن البيانات ذات النوعية الجيدة المتعلقة بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة هامة للغاية لتحقيق الشمول وتنفيذ الخطط العالمية والإقليمية. ويأتي تطوير النظم الإحصائية على رأس أولويات القارة من أجل تعزيز اتجاه السياسات التعليمية القائمة على التجربة. ولتحقيق ذلك، ينبغي زيادة نطاق شمول وتواتر التعدادات والدراسات الاستقصائية، كما يتعين تحديث النظم الإدارية، بما فيها التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ويتطلب ذلك استثمارات هامة في التكنولوجيات والقدرات، والهياكل الأساسية والموارد البشرية والمالية في مجال جمع البيانات؛
- (ب) سيؤدي تعزيز إنتاج البيانات المصنفة (متغيرات التكافؤ داخل البلدان وفيما بينها) والاستناد إليها في وضع السياسات واتخاذ القرارات إلى تحسين نوعية البيانات وتطوير قطاع التعليم؛
- (ج) ينبغي تعزيز شمولية التعليم ولا سيما على صعيد نوع الجنس والسن والإعاقة والموقع من خلال تدخلات سياسية محددة، بما في ذلك من خلال السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بالنقل، في جملة أمور؛
- (د) تعيق القيود من جانب العرض، بما فيها توافر المدرسين المؤهلين والكتب الدراسية للطلبة، الجهود الرامية إلى تحسين النظم التعليمية. وينبغي تنفيذ آليات للتمويل الابتكاري لضمان تكافؤ الفرص للجميع؛
- (هـ) يتعين مواءمة مخصصات ميزانية التعليم مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وينبغي حساب النطاق الأوسع المرتبط بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وما يترتب على ذلك من احتياجات من الموارد وترسيخه ضمن الخطط الوطنية والقطاعية من أجل كفالة الملكية الوطنية والمواءمة بين الأولويات القطرية وخطة عام ٢٠٣٠ واتساق السياسات بين الوزارات التنفيذية الوطنية والمالية؛
- (و) ينبغي توسيع نطاق التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل تحسين الموازنة بين نتائج التعليم والطلب على العمالة؛



- (ز) يكتسي الاستثمار في التعليم الإنمائي في مرحلة الطفولة المبكرة أهمية حاسمة من أجل تحسين معدلات إكمال المراحل الدراسية كافة؛
- (ح) ينبغي تطوير الهياكل الأساسية وكفالة أن تراعي المدارس احتياجات الأطفال وإدراج مواد تعليمية تكميلية تعكس الشمول، لا سيما بالنسبة للأطفال من ذوي الإعاقات؛
- (ط) يستلزم التقدم المتفاوت المحرز في مجال التحصيل العلمي في القارة تعزيز التوجه نحو التعلم من الأقران وتبادل المعلومات بين البلدان.

## جيم - توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل للجميع

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

- ٢٧ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.
- ٢٨ - لا يزال تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع يطرح تحديا كبيرا أمام للبلدان الأفريقية. ومعدلات البطالة في أفريقيا منخفضة عموما، حيث بلغ متوسطها ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٨. غير أن العمالة الناقصة والعمالة غير الرسمية منتشرتان على نطاق واسع إذ تتعاطى أعداد كبيرة من الأشخاص أعمالا غير مستقرة وهشة. وتتركز معظم فرص العمل في أفريقيا في الاقتصاد غير الرسمي، الذي يتسم بانخفاض الإنتاجية وسوء ظروف العمل. والمعدل التقديري للعمالة غير الرسمية في أفريقيا هو الأعلى في العالم إذ يبلغ ٨٥,٨ في المائة من مجموع العمالة، وهو أعلى معدل للعمالة الهشة على الصعيد العالمي، حيث يبلغ متوسطه ٦٦ في المائة. وتؤدي قلة توافر فرص العمل المنتج واللائق إلى تعقيد الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في القارة. وخلال السنوات القليلة الماضية، سجلت أفريقيا أعلى معدل للنمو السكاني على الصعيد العالمي، حيث بلغ متوسطه ٢,٦ في المائة سنويا، وبحلول عام ٢٠٥٠، ستبلغ نسبة سكان القارة ٢٥ في المائة من سكان العالم. وبانضمام الملايين من الشبان الأفريقيين إلى سوق العمل، يتزايد الضغط لتوفير فرص العمل اللائق والمنتج.

### ٢ - الرسائل الرئيسية

- ٢٩ - بعد النظر في الموضوع الفرعي، وافق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:
- (أ) تتطلب تهيئة فرص العمل اتباع نهج يتسم بالاستباقية والشمول ومراعاة نوع الجنس والسن والإعاقة في سياسة العمالة، ويشمل تنسيق التدابير المتعلقة بالطلب والعرض. وينبغي الاعتراف بمهارات وقدرات المسنين والاستفادة منها، وضمان تعميم تهيئة فرص العمل في جميع سياسات الاقتصاد الكلي وسياسة التنمية، وتضمن جميع هذه السياسات أهدافا ومعايير واضحة متعلقة بالعمالة. وينبغي ربط حوافز الاستثمار الأجنبي والمحلي بالمحتوى المحلي والعمالة المحلية. ومن المهم الإشارة إلى أن اعتماد وتنفيذ سياسات العمالة الوطنية التي تركز على الحوار والمشاورات الاجتماعية الفعالة والموسعة أمران أساسيان لتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة من خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) للقطاع الخاص دور حاسم الأهمية في تهيئة فرص العمل وسد الفجوة المالية الكبيرة. وبناء على ذلك، من المهم تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز ممارسة الأنشطة التجارية وإتاحة المزيد من استثمارات القطاع الخاص، وهو أمر حيوي لتوليد إيرادات إضافية وتهيئة فرص العمل؛

(ج) من الضروري تحويل المناطق الريفية والاقتصادات غير الرسمية من خلال الاستثمارات المستدامة في الهياكل الأساسية المادية ورأس المال الاجتماعي من أجل تعزيز الإنتاجية وتعزيز الروابط القطاعية بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية لتهيئة فرص العمل والحد من الفقر ودفع التنمية الاقتصادية المحلية؛

(د) ومن الأهمية بمكان تعزيز نظم المعلومات من أجل ضمان توافر البيانات الموثوقة والآنية المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة، ولا سيما البيانات والإحصاءات المتعلقة بسوق العمل، اللازمة لتقييم أسواق العمل والتحديات الخاصة التي تواجهها، وصياغة السياسات والبرامج الملائمة، ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعراضه والإبلاغ عنه. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن توحد البلدان الأفريقية تقاريرها بشأن إحصاءات العمل من خلال تنفيذ القرارات الأخيرة، مثل تلك المتعلقة بإحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل على وجه الخصوص، والقرارات الأخرى المتعلقة بالإحصاءات بشأن علاقات العمل، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس القطاع غير الرسمي، وغير ذلك من المبادئ التوجيهية المرتبطة بمؤشرات العمل اللائق. وينبغي أن تشمل هذه المهمة الاعتراف بالاقتصاد غير المدفوع الأجر الذي يعتمد في المقام الأول على النساء والمسنين، عن طريق جمع البيانات وتحليلها في إطار نظام الحسابات القومية. وينبغي كفالة عدم التمييز والمساواة في المعاملة لجميع العمال والمهاجرين والسكان الأصليين والمواطنين في الخارج والداخل؛

(هـ) من الضروري تعزيز فرص توظيف الشباب، بسبل منها تعزيز نقل المعارف من المسنين للأجيال التالية، والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وينبغي ضمان تيسير حصول الفئات المحرومة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة على التدريب المهني الجيد. ويتعين تعميم المهارات المتعلقة بالأعمال التجارية والمهارات الرقمية في المناهج الدراسية لتزويد الشباب بالمهارات التجارية والرقمية اللازمة لتعزيز ريادة الأعمال. ويجب على البلدان الأفريقية الاستفادة من المبادرات المحلية المدفوعة بالاقتصاد الرقمي وتوسيع نطاقها، بما في ذلك التعاونيات الإلكترونية مثل مجموعة Yam Token West Africa Solar Pack، لتشجيع عمالة الشباب وريادتهم للأعمال؛

(و) إذا سلّمنا بأن الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، يتحتم أن توسع البلدان الأفريقية نطاق تغطية الضمان الاجتماعي للعاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي والعمال المهاجرين. وتمشيا مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢، ينبغي أن تضع البلدان الأفريقية حدودا دنيا للحماية الاجتماعية وتحافظ عليها تشمل الضمانات الاجتماعية الأساسية، مما يستلزم زيادة الاستثمار العام في مجال الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم. ومن المهم أيضا اعتماد وتنفيذ سياسات تهدف إلى ضمان مستوى من الأجور يتوافق مع احتياجات العمال والأسر، ومع متطلبات الاستراتيجيات الانمائية المتبعة.

(ز) ينبغي توفير الحماية الاجتماعية وترتيبات العمل المرنة من أجل تيسير وتحسين ظروف عمل المسنين في أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية. وبالتالي فمن المهم إلغاء السياسات التي تفرض قيوداً تتعلق بالسّن للحصول على الائتمانات والقروض والاستثمارات المالية البالغة الصغر.

## دال - كفالة الحد من أوجه عدم المساواة

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

٣٠ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.

٣١ - منذ عام ٢٠٠٠، تحققت مكاسب كبيرة في انتشار الناس من الفقر والحد من عدم المساواة، ولكن لا تزال أوجه التفاوت الكبيرة قائمة فيما يتعلق بالدخل والثروة والحصول على الغذاء والرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الطويلة الأجل والرعاية المخففة للآلام، ونظم الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، والتعليم والأراضي والمياه النظيفة وغيرها من الأصول والموارد الضرورية للعيش حياة كاملة وكريمة. وقد ازدادت حصة الـ ٤٠ في المائة الأدنى دخلاً من السكان في سبعة من البلدان الثلاثة عشرة في أفريقيا ذات البيانات القابلة للمقارنة بمعدل أبطأ بكثير من معدل إجمالي السكان بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥.

٣٢ - ومن سبل الحد من التفاوت زيادة الثروة والدخل في أسفل السلم - إلى جانب تحسين إمكانية الوصول إلى الفرص غير المتعلقة بالدخل وتحقيق قدر أكبر من المساواة في النتائج.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٥، لم يتمكن سوى ٤٣ في المائة من سكان الريف في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، من الحصول على خدمات مياه الشرب المأمونة مقارنة بـ ٨٢ في المائة من سكان المناطق الحضرية. وبالمثل، كان باستطاعة ٣٧ في المائة من سكان الأرياف الحصول على الكهرباء، مقارنة بنسبة ٨٨ في المائة في شمال أفريقيا.

٣٤ - وتسهم الهجرة بصورة إيجابية في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وينبغي إعطاء الأولوية لتيسير الهجرة، عوضاً عن تقييدها، لأنها تزيد من إمكانيات الناس لتحقيق طموحاتهم في مجال التنمية البشرية وإمكاناتهم من خلال التنقل.

### ٢ - الرسائل الرئيسية

٣٥ - بعد النظر في الموضوع الفرعي، وافق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) بعد بلوغ منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنفيذ في السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣، وبعد انقضاء أربع سنوات على بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يلزم بذل مزيد من الجهود لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وكفالة توسيع فرص العمالة المنتجة، ولا سيما لفائدة النساء والشباب، من أجل الحد من أوجه عدم المساواة؛

(ب) بالنظر إلى أوجه الترابط بين الهدف ١٠ وسائر أهداف التنمية المستدامة، ينبغي اتباع نهج شامل، يتسم بالتنسيق القوي بين الوكالات الوطنية، في تنفيذ مختلف مؤشرات الهدف ١٠ والإبلاغ عنها؛

(ج) لا تتعلق عدم المساواة بالمساواة في الدخل أو الاستهلاك فحسب، بل تشمل أيضا الجوانب غير النقدية، مثل عدم المساواة الأفقية، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة بين الأجيال، وما يسمى ”الفجوة الرقمية“. وينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز حصول الفتيات والشابات والفئات الضعيفة والفئات المهمشة الأخرى، مثل السكان الأصليين وسكان المناطق الريفية، على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل، من خلال إدماج هذه المسائل في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية؛

(د) ينبغي رفع مستوى تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال ترشيدهم الضرائب والحد من التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الوسائل من أجل تحسين الاستثمارات الاجتماعية في المهارات وبناء القدرات والتعليم المهني والتدريب والهياكل الأساسية الملائمة والرعاية الصحية والأمن الغذائي والتغذوي والحماية الاجتماعية. وينبغي تجديد الحصول على تدخلات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها مع توفير الأمثلة والممارسات الجيدة في مجال السياسات والتمويل المستدام. وهذا أمر ملح بصفة خاصة في حالة الشباب والنساء، الذين يعمل الكثير منهم في القطاع غير الرسمي ويؤدون وظائف تتطلب مهارات متدنية. ومن المهم الاعتراف بإسهام القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة ودراسته دور العمالة غير الرسمية في الوصول إلى السكان والحد من أوجه عدم المساواة؛

(هـ) ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة والمساعدة في تحديث الزراعة، وتعزيز الأمن الغذائي وبناء قدرة المجتمع على الصمود وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ؛

(و) يمثل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مؤخراً خطوة هامة نحو الاستفادة من إمكانات الهجرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق الإمكانيات التي تتيحها الهجرة في الحد من أوجه عدم المساواة، ينبغي التعجيل باتخاذ إجراءات لتعزيز الترتيبات على جميع المستويات من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي؛

(ز) يتعين على الدول الأعضاء معالجة مسألة الأهمية المحورية للديناميات السكانية في الحد من عدم المساواة من خلال تنفيذ الصكوك القارية مثل إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤؛

(ح) يجد عدم توافر البيانات من القدرة على رصد التحقيق الشامل للهدف ١٠ في أفريقيا. وينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز الإبلاغ المنتظم عن مؤشرات المستوى الثالث وتتبع تقدمها بغرض الاسترشاد بها في وضع السياسات الشاملة للجميع.

## هاء - توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالمناخ

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

٣٦ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.

٣٧ - تغير المناخ هو مسألة شاملة تؤثر في جميع أهداف التنمية المستدامة بوصفها ”عاملا مضاعفا للخطر“ يفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة الهيكلية القائمة. وبناء على ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة بشأن تغير المناخ، تتجاوز بشكل كبير التعهدات الحالية بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وما لم يحدث ذلك، فمن المحتمل جدا ألا تُنفذ خطة التنمية لأفريقيا. وتسهم القارة بأقل

من ٦ في المائة من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من ذلك، فإن أفريقيا متضررة بشدة بالفعل من الآثار الضارة لتغير المناخ؛ ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الضرر الجسيم الناجم عن الإعصار المداري إيداي Idai في زمبابوي وملاوي وموزامبيق. وترد حجة مقنعة باتخاذ إجراءات عالمية عاجلة ومنسقة بشأن تغير المناخ في تقرير خاص أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احتثار عالمي يبلغ ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي والمسارات ذات الصلة للانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة.

٣٨ - وقد وقعت جميع البلدان الأفريقية على اتفاق باريس، وصدق عليه بالفعل ٤٨ بلدا منها وحددت مساهمات طموحة محددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، تتطلب نحو ٣ تريليونات دولار من التمويل المشروط وغير المشروط. ومن خلال تقديم المساهمات الطموحة المحددة وطنيا، ترسل البلدان الأفريقية إشارة قوية بأنه على الرغم من أن مساهمة القارة في تغير المناخ هي الأدنى، فهي مستعدة للوقوف مع بقية العالم في معالجة آثاره.

٣٩ - وقد عمل الفريق الأفريقي للمفاوضين المعني بتغير المناخ بتفان من أجل ضمان وحدة الصوت الأفريقي في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ.

## ٢ - الرسائل الرئيسية

٤٠ - بعد النظر في الموضوع الفرعي، وافق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) صدقت البلدان الأفريقية على اتفاق باريس وتعهدت بمساهمات طموحة محددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، تتطلب تمويلا يقدر بنحو ٣ تريليونات دولار. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو دعم البلدان الأفريقية من خلال وسائل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا والقدرات) الضرورية للمساهمات المحددة وطنيا بما في ذلك تعبئة التمويل اللازم بما يتماشى مع الالتزامات القائمة قبل ٢٠٢٠ بموجب بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في إطار الاتفاقية لضمان العدالة المناخية، والحد الأدنى لهدف تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لما بعد عام ٢٠٢٠ البالغ ١٠٠ بليون دولار سنويا. وعلى البلدان الأفريقية أن تضع آليات مبتكرة، بما في ذلك الابتكارات في الأدوات المالية، من أجل تعبئة الموارد المحلية لتمويل مساهماتها المحددة وطنيا؛

(ب) يتطلب اعتماد قواعد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف تحولا واضحا من الالتزام بالنوايا إلى الإنجازات من خلال الحفز على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن تغير المناخ لتحقيق تحول عادل وبناء قدرة الناس والمجتمعات المحلية والاقتصادات في البلدان الأفريقية على الصمود. ويسعى مؤتمر الأطراف إلى تأكيد ذلك في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في دورته السادسة والعشرين بشأن الاحتياجات والظروف الخاصة لأفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها؛

(ج) انطلاقا من مبدأ ”أفريقيا واحدة، صوت واحد، موقف واحد“، وحدت منتديات أصحاب المصلحة الرئيسيين النهج إزاء المفاوضات بشأن المناخ. وعلى البلدان الأفريقية أن تخصص موارد

مكرسة لإضفاء الطابع المؤسسي على الفريق الأفريقي للمفاوضين ودعمه فيما يتعلق بتغير المناخ لضمان استمراريته واستقلاله فيما يتعلق بالطموحات والتوقعات الأفريقية في الخطابات المتعلقة بالمناخ العالمي؛

(د) نظرا لأن التكيف والقدرة على الصمود أمران هامان للغاية بالنسبة لأفريقيا، فإن البلدان مدعوة إلى إعادة النظر في مساهماتها المحددة وطنيا لكفالة التأزر والاتساق مع الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، وخطط التكيف الوطنية وسياسات الحد من مخاطر الكوارث، إلى جانب الموازنة مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(هـ) يفوق كثيرا حجم الاستثمارات اللازمة لكي تنفذ البلدان الأفريقية المساهمات المحددة وطنيا حجم ما يمكن تقديمه من الموارد العامة المحدودة. وعلى البلدان أن تقوم باستعراض مساهماتها وإعادة صياغتها وتجميعها في شكل حوافز استثمار من أجل توفير آلية يمكن من خلالها تعبئة التمويل من القطاع الخاص؛

(و) توفر طبيعة تغير المناخ الشاملة والعبارة للحدود والمتعددة الأبعاد فرصة استثنائية لاتباع نهج متكاملة والعمل بشكل متنسق وتنسيق مؤسسي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويشمل ذلك التخطيط الإنمائي القائم على الوعي بالمخاطر والتكيف مع تغير المناخ، والاستثمار في القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ. وعلى الحكومات أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزز قدرة المؤسسات الملائمة القائمة لقيادة استجابات شاملة للتحديات الناجمة عن تغير المناخ على نطاق الاقتصاد بالتنسيق مع الجهود الإقليمية ونظم الدعم. وعلاوة على ذلك، على البلدان أن تتخذ تدابير عاجلة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي لمعالجة أوجه انعدام الأمن البشري الناجمة عن تغير المناخ التي تؤثر على القارة، بما في ذلك حالات التشرد الداخلي والنزاعات الرعوية وانعدام الأمن الغذائي؛

(ز) هناك نقص حاد في البيانات المتعلقة بتبع مؤشرات الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، ووضع نظم للإنذار المبكر ووضع تدابير لمواجهة تغير المناخ. والبلدان والشركاء في التنمية مدعوون لبذل جهود عاجلة للاستثمار أولا في تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في مجالات جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها وتصنيفها حسب السن ونوع الجنس والدخل والموقع الجغرافي من أجل تحسين تكيف الدعم المقدم إلى الفئات التي يمكن أن تتخلف عن الركب بسبب آثار تغير المناخ؛ وثانيا، في مجالات البحث والتطوير، والابتكار والرقمنة وتطوير التكنولوجيا الوطنية والتكيف لمواجهة تغير المناخ ورصده؛ وثالثا، في مجال إنتاج خدمات المعلومات المناخية واستيعابها؛

(ح) البلدان والشركاء في التنمية مدعوون للاستثمار في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وإشراك أصحاب المصلحة المحليين، وذلك أولا، لتنفيذ ومتابعة واستعراض المساهمات المحددة وطنيا المتواءمة مع الخطط الإنمائية الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على نحو متكامل ومتسق سياساتيا؛ وثانيا، لدمج القدرة على التأقلم مع تغير المناخ في الاستثمارات في القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ؛ وثالثا، للتأهب للكوارث وإدارتها؛ ورابعا، لإدراج مسألة تغير المناخ في المناهج الدراسية على جميع المستويات؛ وخامسا، لإنشاء واجهة بينية للبحوث والسياسات لكفالة وضع سياسات معززة بالبحوث.

## واو - إقامة السلام والعدل والمؤسسات القوية

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

٤١ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.

٤٢ - ترتبط إقامة السلام على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وعموماً، لا تزال الحوكمة في أفريقيا تسلك مسارا تصاعديا. وتحقق القارة تحسينات فيما يتعلق بسيادة القانون والمشاركة والحقوق والشفافية والمساءلة.

٤٣ - وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات وثرغات تعرقل إقامة السلام والعدالة والمؤسسات القوية. ولا يزال انعدام الأمن والاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية وأعمال الشغب تعصف بالقارة. وتطرح جميع أنواع الجريمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة، تحدياً كبيراً، لا سيما في الاقتصادات الأفريقية الكبيرة. وعلى الرغم من تحسن المشاركة، بتحفيز من الانتخابات الديمقراطية، يتزامن ذلك مع تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني وتدهور الأحوال فيما يتصل بحرية تكوين الجمعيات والتجمع، والحقوق المدنية والحريات، وحرية التعبير. ولا يزال الفساد يُضعف الحوكمة الرشيدة والمبادئ الجامعة المتمثلة في الإدماج والمشاركة وملكية زمام الأمور والإنصاف والكفاءة والفعالية. ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة مصدر تحدي؛ فالقارة تفقد سنوياً مبالغ ضخمة من مواردها المالية بسبب هذه التدفقات وأنشطة الفساد الأخرى.

### ٢ - الرسائل الرئيسية

٤٤ - بعد النظر في هذا الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) لا يزال عاملاً القيادة السياسية ومشاركة أصحاب المصلحة مهمين للغاية. فمن الأهمية بمكان بناء قيادة سياسية جيدة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال من أجل امتلاك زمام الأمور وحشد الالتزام وتحفيز الدعم وتعبئة الموارد وضمان المساءلة فيما يتصل بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) لا بد من تعبئة ما يكفي من وسائل التنفيذ المحددة السياق. فعلى الرغم من حاجة أفريقيا إلى موارد مالية خارجية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب عليها أن تتحمل أيضاً مجدية المسؤولية عن تحقيق تنميتها. ويجب أن تتخذ تدابير حازمة من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء هياكل التمويل الفعالة، بما في ذلك من خلال إدارة الموارد الطبيعية والحوكمة المناخية. وينبغي أن يكتمل الشركاء في التنمية الجهود المحلية الرامية إلى تنمية القدرات والتكنولوجيات من خلال برامج التعاون الدولي الفعالة؛

(ج) ينبغي بذل مزيد من الجهود لتشجيع الحوكمة الرشيدة والقيادة الشفافة والمسؤولة، والمؤسسات الفعالة، والشراكات العالمية الفعالة والمراعية للاحتياجات. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع برامج واستراتيجيات قائمة على النتائج لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية لتستفيد منها الفئات الضعيفة والمهمشة، بمن فيها الشباب والنساء وكبار السن والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، لأنهم عناصر

فاعلة ومساهمة بنشاط في تحقيق السلام والأمن والتنمية. وينبغي أيضاً إشراك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق تطبيق نُهج قائمة على حقوق الإنسان تتصدى للفقير والبطالة، من بين تحديات اجتماعية أخرى؛

(د) ينبغي تعميق وتعزيز الحوار والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، من أجل تعزيز التنمية وتطبيق أطر مناسبة لرصد وتقييم غايات ومؤشرات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تُفضي هذه الأطر إلى وضع قواعد بياناتٍ تشمل كيانات غير تقليدية في جمع البيانات، مثل القضاء والشرطة، من أجل تيسير التحليل وتتبع الأداء وتوفير الدعم التقني للبلدان، وإدماج الهدف ١٦ في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(هـ) من الضروري بذل مزيد من الجهود من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تعزيزها امتثالاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بغية كفالة المساءلة وسيادة القانون والوصول إلى العدالة في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(و) يجب تهيئة بيئة مشرّفة لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً وإعادة إدماجهم، لا سيما الفئات المهمشة والضعيفة التي كثيراً ما تقع ضحية الأزمات؛

(ز) ينبغي تعزيز التضامن بين الدول الأفريقية في مجال الأمن للحد من آثار الأزمات العابرة للحدود، بما في ذلك من خلال الدعوة على الصعيد الدولي إلى تمويل الأمن في أفريقيا.

## زاي - تعزيز وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة

### ١ - المقدمة، والمسائل والاتجاهات الرئيسية

٤٥ - يمكن إيجاز المسائل والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع الفرعي، كما عرضها المشاركون وناقشوها أثناء الدورة، على النحو المبين أدناه.

٤٦ - ينبغي أن تعبئ أفريقيا ما بين ٥٠٠ بليون دولار و ١ تريليون دولار لتمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومقارنة ببقية المناطق، تسجل أفريقيا أدنى نسبة إيرادات حكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد أحرزت القارة تقدماً كبيراً في تطوير التكنولوجيا ونقلها، استناداً إلى تقييمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستيراد السلع الرأسمالية، إلا أن سرعة التنمية تباطأت في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بالتزامن مع انكماش النمو الاقتصادي وتقلص الحيز المالي بسبب ارتفاع عبء الديون وتزايد العجز المالي. وقد تسهم تعبئة الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الاستثمارية للبلدان الأفريقية في تحسين إدارة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية يلزم توفير القدرات الكافية على جميع المستويات.

### ٢ - الرسائل الرئيسية

٤٧ - بعد النظر في هذا الموضوع الفرعي، اتفق المنتدى الإقليمي على الرسائل الرئيسية التالية:



- (أ) يتعين على البلدان الأفريقية أن تنفذ عمليات متكاملة لتعبئة الموارد والميزنة والتخطيط الإنمائي واعتماد اللامركزية في الإدارة المالية العامة؛ وأن تكتف الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة؛ وأن تبيّن نظم الإعانات والمشتريات وعمليات الموافقة على الاستثمار؛
- (ب) يوفر تعزيز أسواق رأس المال وتشجيع أطر الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص سبيلاً مهماً لحفز رأس المال من القطاع الخاص في أفريقيا وخارجها. ولتفادي التهميش الذي قد ينتج عن تفضيل المستثمرين للأسواق الأكثر تقدماً على حساب أسواق أفريقيا، فمن الأهمية بمكان بذل الجهود لإدماج أسواق رأس المال الإقليمية وتيسير تسجيل أسهم الشركات في أكثر من سوق مالية من أسواق تلك البلدان؛
- (ج) تملك البلدان الأفريقية الإمكانيات اللازمة لتوسيع قاعدتها الضريبية؛ والحد من تكاليف تحصيل الإيرادات وتحسين آليات الإدارة الضريبية؛ وتعزيز السياسات التي تتصدى لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وتجنب الضرائب والتهرب الضريبي؛
- (د) ينبغي أن تعالج النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا مشاكل توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها وتصنيفها وجودتها. وينبغي إنشاء مختلف الآليات والأدوات والابتكارات من أجل الاستفادة من جميع البيانات المتاحة. ويمكن أن يُعزى التحدي الرئيسي على مستوى جودة البيانات إلى الاختلافات في المنهجيات والمفاهيم والتعاريف والمعايير المستخدمة في النظم الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، وهي اختلافات تجعل التنسيق الدولي مهمة صعبة؛
- (هـ) ثمة حاجة إلى توفير الاستثمار الكافي لتعزيز القدرات والنظم اللازمة لجمع البيانات واستخدامها، من أجل إجراء تقييمات دقيقة للاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا. وثمة حاجة إلى بيانات مفصلة جيداً ومحدثة عن الاتجاهات السكانية، وعن حالة الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية، والطلب والاحتياجات في المستقبل من أجل وضع توقعات دقيقة. وينبغي أن تكون نظم البيانات مناسبة للسياق وأمنة ومترابطة في جميع أنحاء القارة من أجل الوفاء بمتطلبات الإبلاغ الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛
- (و) يجب أن تصدق البلدان الأفريقية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتضع خططاً واستراتيجيات وطنية للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا الاتفاق. وينبغي صياغة الخطط والاستراتيجيات الوطنية بهدف ادماج السياسات التجارية الأوسع نطاقاً في كل دولة وتحديد الفرص التجارية الرئيسية والقيود الحالية والخطوات اللازمة للاستفادة الكاملة من السوق الأفريقية، بما في ذلك تعبئة الإيرادات وتمكين الفئات الضعيفة؛
- (ز) لتحرير إمكانيات الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز وسائل التنفيذ، ينبغي إعطاء الأولوية لما يلي: وضع إطار متسق للتمويل والشراكة؛ وإنشاء آلية مؤسسية للحوار والمشاركة؛ ووضع نظام دقيق للاستعراض والمساءلة؛ وتعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة؛ والاستخدام الأمثل للابتكار باعتباره أداةً للتحفيز وتعميم المكاسب؛
- (ح) لا ينبغي أن يُضعف الطابع الأفقي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دور القيادة والمساءلة الذي يقع على عاتق الحكومات فيما يتصل بتشجيع الإرادة السياسية القوية وتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ وأكثر النهج فعالية

في هذا الصدد هو التركيز على هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب. ومن الضروري إنشاء مؤسسات حكومية قوية واعتماد عمليات تشمل جميع الفئات الضعيفة من أجل تعزيز وسائل التنفيذ؛

(ط) ينبغي تشجيع العمل التطوعي، لأنه يتيح فرصة لمختلف أصحاب المصلحة للعمل معاً على إيجاد حلول للتحديات المتصلة بالسكان المحليين والأصليين، بما يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب، اعتماداً على نهج تشاركي محوره الإنسان وشامل اجتماعياً، وذلك سعياً إلى إيجاد حلول للتحديات المتصلة بالتنمية والسلام والأمن والتحديات الإنسانية؛

(ي) على الدول الأعضاء أن تتعاون مع المتطوعين وتهيئ فضاءات وظروف تتيح لكل فرد - الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء - إمكانية المساهمة في بناء المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، بغية زيادة القدرة على امتلاك زمام الأمور فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وفي الوقت نفسه، تعزيز إمكانية الوصول إلى فوائد العمل التطوعي؛

(ك) ينبغي التفكير في استخدام بناء القدرات والدورات والأدوات التدريبية من أجل تيسير إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ل) يتحتم على البلدان الأفريقية أن تستثمر على وجه الاستعجال في الهياكل الأساسية للبحث والتطوير من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تمكين الناس وتعزيز الشمول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(م) يعتمد النجاح في تعميم العلم والتكنولوجيا والابتكار كوسيلة من وسائل التنفيذ على التمويل الكافي. ويجب أن توسع البلدان الأفريقية نطاق استثماراتها لتحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في استثمار ما لا يقل عن ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير؛

(ن) تمثل شريحة الشباب المتنامية بسرعة في القارة ثروة من المكاسب المحتملة في مجالات التكنولوجيا والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، لكنه مورد غير مستغل إلى حد كبير. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تستثمر البلدان الأفريقية وشركاؤها في بناء الكفاءات التقنية المناسبة وتهيئة البيئة اللازمة لتشجيع الشباب على الابتكار؛

(س) تفتقر العديد من البلدان الأفريقية إلى سياسات وخطط واستراتيجيات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وحيثما وُجدت، فإن أطرها تشكو من نقص التمويل وسوء التنفيذ والرصد. ولذلك ينبغي أن تقوم البلدان الأفريقية بوضع أطرها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز هذه الأطر وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ع) ينبغي أن تشجع البلدان الأفريقية التعاون والشراكات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين البلدان الأفريقية. وهذا النوع من التعاون ضروري لتعزيز التعلم من الأقران، وتعبئة الموارد، والحد من المخاطر إلى أدنى حد، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، ويمكن أن تدعمه، أي ذلك التعاون، بوابات قارية خاصة بالمهارات والهياكل الأساسية والسياسات.

## حاء - إحالة الرسائل الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعرض الرئيس لها

٤٨ - طلب المنتدى الإقليمي إلى الأمانة إحالة رسائله الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وطلب المنتدى الإقليمي كذلك إلى الرئيس تقديم عرضٍ عن رسائله الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، خلال الدورة المكرسة للنظر في تقارير المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة.

## طاء - النظر في الإعلان الوزاري واعتماده

٤٩ - عقب اعتماد الرسائل الرئيسية، اعتمد المنتدى الإعلان الوزاري المعنون "إعلان مراكش بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا"، الذي يرد نصه في مرفق هذه الوثيقة.

## إعلان مراكش بشأن التنمية المستدامة في أفريقيا

[الأصل: بالفرنسية]

نحن، الوزراء والمسؤولين الأفارقة المكلفين بشؤون البيئة والتنمية المستدامة، والتمويل والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والإحصاءات، والعلم والتكنولوجيا، وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والبرلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الدول الأعضاء، المجتمعين في الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المعقودة للنظر في موضوع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، وتشارك في استضافته المملكة المغربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، في مراكش في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩،

إن نتقدم بالشكر والتقدير إلى جلالة الملك محمد السادس على الرعاية السامية التي حظي بها المنتدى وهيأت له الظروف الملائمة لنجاح أعماله التي تخللتها مناقشات مثمرة وغنية فيما يتعلق برصد وتقييم التقدم المحرز، وتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، وصياغة توصيات تهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، تحضيراً لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، اللذين سيُعقدان في نيويورك في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على التوالي،

## نعلم ما يلي:

**نؤكد من جديد** التزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزامنا بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها الاجتماعات الإقليمية، سواء العامة منها أو القطاعية، من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك التزامنا بالرسائل الرئيسية المعتمدة في هذه الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي لعام ٢٠١٩؛

ندعو جميع البلدان الأفريقية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات فيما بينها بهدف التصدي للتحديات المتعددة والمعقدة وبناء الشراكات ووضع الخطط وبرامج العمل بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، الضرورية لكفالة التنمية المنشودة التي لا تترك أحدا خلف الركب؛

**نرحب**، في هذا الصدد، بالمبادرات التي أطلقت بمناسبة أول مؤتمر قمة للعمل الذي دعا إلى عقده جلالة الملك محمد السادس على هامش الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك إنشاء لجنة المناخ لحوض الكونغو برئاسة جمهورية الكونغو، ولجنة المناخ للساحل برئاسة النيجر، ولجنة المناخ للدول الجزرية برئاسة سيشيل، التي أقرها الاتحاد الأفريقي؛

**نرحب أيضاً** بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لكفالة تنفيذ هذه المبادرات؛

**نؤكد من جديد** الحاجة الماسة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في آثار الاحتراز العالمي وحصره في مستوى لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية، عملاً بالتوصيات الواردة في التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛

**نشدد** على الترابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، ونقرّ بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في هذا الصدد؛

**نكرر التأكيد** على الأهمية الاستراتيجية لتعبئة موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وإضافية للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، ونحث الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات تمويل فعالة، وندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم في دعم أفريقيا؛

**نسلط الضوء** على الصعوبات التي يواجهها عدد من البلدان الأفريقية في الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وندعو إلى إنشاء صندوق تضامن للتنمية الإحصاءات بهدف دعم البلدان الأفريقية في مجال جمع البيانات الإحصائية اللازمة؛

**ندعو** إلى بذل جهود لتعزيز وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا من أجل سد الثغرات في البيانات اللازمة لوضع السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

**ندعو أيضاً** إلى تعزيز دور أصحاب المصلحة، ولا سيما البرلمانين، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

**ندعو،** أخيراً، جميع البلدان إلى تنفيذ الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى ونطلب إلى المملكة المغربية أن تحيل هذه الرسائل بالنيابة عن أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقده في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.